

نُبذت عن

# الشراء الهامشي

## مفهوم الشراء بالهامش:

يقصد بالشراء بالهامش الإتفاق بين شركة السمسرة وأحد عملائها على أن تتولى الشركة توفير التمويل اللازم لسداد جزء من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحساب هذا العميل. ويعمل الشراء الهامشي على زيادة القوة الشرائية للمستثمر بمعنى أنه سيستطيع شراء كمية أكبر من الأوراق المالية مع عدم قيامه بدفع كامل قيمتها من موارده الذاتية. كما يساعد المستثمر على تحقيق ربح أعلى في حالة ارتفاع أسعار الأوراق المالية ولكنه في نفس الوقت يعرض المستثمر لخسائر أكبر في حالة انخفاض أسعار الأوراق المالية. حيث تقوم شركة السمسرة بتمويل المستثمر بحد أقصى (50%) من قيمة الأوراق المالية المشتراه لحساب العميل و(80%) من قيمة السندات الحكومية.

## الأوراق المالية المسموح بمزاولة النشاط عليها:

لا يجوز التداول وفقاً لنظام الشراء بالهامش إلا على الأوراق المالية التي تتوافر فيها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة. وتقوم البورصة بنشر قائمة بأسماء تلك الأوراق المالية على موقعها الإلكتروني. وفيما يلي قائمتي الأسهم المسموح بمزاولة نشاط الشراء الهامشي:

- القائمة الأولى (أ): ويسمح بمزاولة التداول عليها في ذات الجلسة وكذلك التعامل عليها بالهامش وقبولها كضمان حتى نسبة 100% من قيمتها السوقية.
- القائمة الثانية (ب): وهي القائمة التي يسمح عليها بالتعامل بالهامش وقبولها كضمان حتى نسبة 80% من قيمتها السوقية.

## إجراءات الشراء بالهامش:

في حالة رغبة المستثمر في شراء الأوراق المالية بالهامش أن يقوم بإبرام عقد مع شركة السمسرة والمتضمن بنود العقد النموذجي المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن. وأن يقوم بفتح حساب مع أحد الجهات الأعضاء بالبورصة المصرية والمرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش.

كما يقوم المستثمر بسداد ما لا يقل عن (50%) من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابه ولا تقل هذه النسبة عن (20%) بالنسبة للسندات الحكومية أو أن يقدم ويضع تحت تصرف الشركة أحد الضمانات بذات القيمة:

- أ- خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة صادرة لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.
- ب- ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري. بشرط أن يتم تجميدها لدى البنك لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ وأن يجوز تسليمها عند الطلب دون اشتراط موافقة العميل. على أن يتم تقييمها بنسبة (90%) من أصل مبلغ الوديعة.

ويجوز أن يضع العميل تحت تصرف شركة السمسرة أو أمين الحفظ الأوراق المالية التالية كضمان على ألا تقل قيمتها السوقية في تاريخ تقديمها عن (100%) من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابه:



- أ - سندات حكومية مصرية بشرط رهنها لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ على أن يتم تقييمها بنسبة (100%) من قيمتها السوقية.
- ب- الأوراق المالية التي يتوافر بها المعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة وتقبلها شركة السمسرة أو أمين الحفظ كضمان على أن يتم تقييمها بنسبة (100%) أو (80%) بحد أقصى من قيمتها السوقية وفقاً لما تحدده الشركة.
- ويكون لشركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ إتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسجيل الضمانات المقدمة من العميل للوصول بنسبة مديونيته إلى (50%) من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراه بالهامش. أو (80%) بالنسبة للسندات الحكومية في الحالات التالية:
- أ . إذا لم يتم العميل بتخفيض نسبة مديونيته عن النسبة المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك بعد مرور يومي عمل من إخطاره وفقاً للآلية المتفق عليها بالعقد المبرم بينهما ولم يقدم ضمانات إضافية.
- ب . إذا بلغت نسبة مديونية العميل (70%) من القيمة السوقية للأوراق المالية أو (90%) من القيمة السوقية للسندات الحكومية.
- وذلك ما لم يتضمن عقد شراء الأوراق المالية بالهامش مع العميل نسباً أقل لتسجيل الضمانات المقدمة منه.

### إلتزامات شركة السمسرة:

1. عدم إجراء عمليات الشراء بالهامش إلا على الأوراق المالية المستوفاة للمعايير التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة.
2. التحقق من قدرة العملاء على الوفاء بإلتزاماتهم الناتجة عن عمليات الشراء بالهامش في ضوء حالتهم المالية وأهدافهم الإستثمارية ومصادر التمويل المتاحة لهم.
3. تسليم العميل عند إبرام الاتفاق معه بياناً موضحاً فيه على وجه التفصيل مفهوم الشراء بالهامش.
4. إمساك دفاتر وحسابات مستقلة لتسجيل عمليات الشراء بالهامش.
5. إعادة تقييم الأوراق المالية محل الشراء بالهامش في نهاية كل يوم عمل. وإذا تبين نتيجة لإنخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق أن مديونية العميل قد تجاوزت (60%) من قيمتها السوقية بسعر الإقفال المعلن من البورصة؛ وجب على الشركة إخطار العميل بتخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدي أو بتقديم ضمانات إضافية. وعليها إتخاذ الإجراء إذا بلغت النسبة (85%) بالنسبة للسندات الحكومية.
6. ألا تتجاوز نسبة مديونية العميل الواحد عن 15% من الأموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش. بشرط ألا تتجاوز النسبة 20% للعميل والمجموعة المرتبطة به.
- ويقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من العملاء تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية.
7. في حالة تقديم العميل الأوراق المالية المشار إليها بالبند (1) كضمان لعملية الشراء بالهامش

- يشترط ألا تزيد نسبة التركيز للورقة المالية الواحدة من الأوراق المالية المشار إليها بالبند (1) للعميل الواحد عن 75% من الحد الأقصى المتاح لمحافظة العميل في تاريخ الشراء.
8. تلتزم شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ في حالة قيام بتعديل القائمة المشار إليها أو نسبة الضمان لأي ورقة مالية بما يلي:
- أ. إخطار المتعاملين معها بألية شراء الأوراق المالية بالهامش بالقائمة الجديدة.
- ب. إعطاء مهلة لعملائها بإستبدال الأوراق المالية المقبولة كضمانة بالأوراق المالية التي خرجت من القائمة خلال مدة لا تقل عن شهرين أو تقديم ضمانات إضافية.

## التزامات المستثمر:

1. سداد ما لا يقل عن (50%) من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابه ولا نقل هذه النسبة عن (20%) بالنسبة للسندات الحكومية أو أن يقدم ويضع تحت تصرف الشركة أحد الضمانات المنصوص عليها.
2. إذا تجاوزت نسبة المديونية الخاصة به 60% يجب على العميل تخفيض هذه النسبة إلى 50% وذلك خلال يومي عمل من تاريخ إخطاره من قبل الشركة وفقاً لألية الإخطار المتفق عليها في العقد المبرم بينهما وذلك إما بالسداد النقدي أو تقديم إحدى الضمانات الآتية:
- أ. خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة لصالح شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ صادر من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.
- ب. ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري. بشرط أن يتم جميدها لدى البنك لصالح شركة السمسرة أو أمين الحفظ وأن يجوز تسيلها عند الطلب دون اشتراط موافقة العميل. على أن يتم تقييمها بنسبة (90%) من أصل مبلغ الوديعة.
- ج. سندات حكومية مصرية بشرط رهنها لصالح شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ على أن يتم تقييمها بنسبة (100%) من قيمتها السوقية.
- د. الأوراق المالية المقبولة لدى شركة السمسرة في الأوراق المالية أو أمين الحفظ كضمان.

## مخاطر النشاط:

1. احتمال مضاعفة الخسارة حيث أنه من الممكن أن يحقق المستثمر خسائر تصل إلى قيمة إستثماره المبدئي.
2. إيداع نقوداً أو أوراقاً مالية في حالة تلقيه أية مطالبة من شركة السمسرة.
3. تسبيل بعض الضمانات المقدمة من المستثمر في حالة عدم قيامه بالوفاء بمتطلبات شركة السمسرة.
4. يتحمل العميل فوائد نتيجة لاقتراضه من شركة السمسرة.

### مءال على عملفة الشراء بالهامش:

بافتراض أن هناك مستثمر يرغب فى شراء أوراق مالفة بمبلغ 100 ألف جنيه. وفى حالة رغبة المستثمر فى التعامل بنظام الشراء بالهامش فإنه سوف يكون مطالباً بسداد 50 ٪ من قيمة الأوراق المالفة المراد شرائها ( 50 ألف جنيه) وستكون مديونية المستثمر لشركة السمسرة أو أمين الحفظ بعد سداد مقدم الثمن 50 ألف جنيه (باقى ثمن الأوراق المالفة المشتراه بالهامش). وتقوم شركة السمسرة أو أمين الحفظ بإعادة تقييم الأوراق المالفة المشتراه بالهامش فى نهاية كل جلسة تداول وفقاً لقيمتها السوقفة بسعر الإقفال المعلن من البورصة.

وبافتراض أنه فى وقت لاحق إنخفضت القيمة السوقفة للأوراق المالفة المشتراه بالهامش من 100 ألف جنيه إلى 70 ألف جنيه مع العلم بأن مديونية المستثمر ما زالت 50 ألف جنيه. وبالتالي تصبح نسبة المديونية إلى القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة 71 ٪. فى هذه الحالة سوف تقوم شركة السمسرة أو أمين الحفظ بإخطار العميل لتخفيض هذه النسبة إلى 50 ٪. ويمكن للمستثمر القيام بذلك بأى من الطرق التالية:

1. إيداع مبلغ 15 ألف جنيه نقداً.
  2. تقديم خطاب ضمان مصرفى بمبلغ 15 ألف جنيه.
  3. تقديم سندات حكومفة قيمتها الحالية 15 ألف جنيه.
  4. تقديم ودائع بنكفة بمبلغ 16667 جنيه (تقييم ب 90 ٪ من قيمتها أى بمبلغ 15.000 جنيه).
- وبالتالى فإن المديونية المستحقة على المستثمر سوف تنخفض من 50 ألف جنيه إلى 35 ألف جنيه مقابل القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة وهى 70 ألف جنيه. وعليه سوف تنخفض نسبة المديونية مقابل القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة إلى 50 ٪.
5. تقديم أوراق مالفة أخرى تقبلها شركة السمسرة أو أمين الحفظ كضمان. لا تقل قيمتها السوقفة المعتمدة عن 30 ألف جنيه (يتم تقييمها ب 100 ٪ أو 80 ٪ وفقاً لقوائم الأسهم المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها وقبولها كضمان). وبالتالي فإن القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة المقدمة من العميل كضمانات سوف تصبح 100 ألف جنيه. وعليه سوف تنخفض نسبة المديونية مقابل القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة إلى 50 ٪.
- وفى حالة عدم قيام المستثمر بأى مما سبق فى الموعد المحدد (بعد مرور يومى عمل من تاريخ إخطار الشركة للمستثمر فى حالة تجاوز نسبة مديونته 60 ٪. أو إذا بلغت نسبة مديونية المستثمر 70 ٪ من القيمة السوقفة المعتمدة للضمانات المقدمة منه) فإن لشركة السمسرة أو أمين الحفظ إتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالفة وتسييل الضمانات المقدمة من المستثمر ما قيمته 30 ألف جنيه. وعندها سوف تنخفض مديونية المستثمر إلى 20 ألف جنيه. وسوف تصبح القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة 40 ألف جنيه. وعليه سوف تنخفض نسبة المديونية مقابل القيمة السوقفة المعتمدة للأوراق المالفة إلى 50 ٪.

[www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)  
[www.nilex.com.eg](http://www.nilex.com.eg)